رأي القدس

القاعدة في الصومال

■ تحتفل الحكومة الاثيوبية وحلفاؤها في واشنطن بالانتصار الكبير الذي حققته قواتها في الصومال من خلال هزيمة قوات المحاكم الاسلامية والاستيلاء على العاصمة الصومالية مقديشو، ولكنه احتفال ربما لن يعمر طويلا، لان هذه المحاكم مصرة على المقاومة ودحر العدوان الاثيوبي، مثلما صرح المتحدثون باسمها.

بالامس نقلت وكالات الانباء حدوث اول هجوم بالقنابل اليدوية على قوات اثيوبية في العاصمة الصومالية، وبعد اقل من اسبوع من ابعاد ميليشيا المحاكم الاسلامية منها، وهو زمن قياسي بكل المقاييس اذا وضعنا في الاعتبار حجم الهزيمة التي لحقت بهؤلاء على ايدي القوات الاثيوبية.

فقد احتاجت حركة «طالبان» الافغانية اكثر من ثلاثة اعوام لاعادة تنظيم صفوفها، واستئناف عملياتها الفدائية ضد قوات حلف الاطلسي التي اطاحت بحكمها في حرب تدميرية بعد احداث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) عام 2001.

قوات المحاكم الاسلامية نجحت في تغيير تكتيكها، باللجوء الى تحت الارض وشن حرب عصابات دموية ضد القوات الاثيوبية والقوات الحكومية الموالية لها، وقد تكون هذه الحرب مكلفة للطرفين.

اثيوبيا عانت طويلا من حرب العصابات التي شنتها قوات المقاومة الاريترية في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، واضطرت في نهاية المطاف الى الرضوخ وسحب قواتها من اريتريا الى غير رجعة.

الولايات المتحدة قد تقدم الدعم المالي والعسكري للحكومة الاثيوبية التي تحارب الميليشيا الاسلامية باسمها، ولكن هذا الدعم لن يضمن لها الانتصار في نهاية المطاف، وربما يؤدي الى هز جبهتها الداخلية.

من الواضح ان الادارة الامريكية تعلمت من درس افغانستان، ولم ترد تكرار خطئها عندما غضت النظر عن صعود حركة طالبان السريع الى الحكم، ولهذا اوعزت لاثيوبيا بالقيام بدور باكستان، اي الحرب نيابة عنها في الصومال، ولكن هذا لا يعني ان اهدافها ستتحقق، فوصول القاعدة الى الصومال بات اكثر سهولة الان بعد هذا التدخل الاثيوبي الذي يراه معظم الاسلاميين على انه احتلال صليبي للصومال المسلم، مثلما تقول ادبياتهم وبياناتهم التي تنشرها شبكات الانترنت.

من الصعب القول ان الميليشيات الاسلامية ستهزم اثيوبيا، ولكن ما يمكن قوله انها ستنجح حتما في زعزعة استقرار المشروع الامريكي في الصومال، تماما مثلما فعلت نظيراتها في العراق وافغانستان.

القرن الافريقي دخل مرحلة جديدة من عدم الاستقرار قد تنعكس سلبا على معظم دول الجوار، وخاصة السودان ومصر واريتريا واليمن. ولن يكون مستبعدا اذا ما شاهدنا مرحلة عدم الاستقرار هذه تمتد لعقود قادمة.

المشهد العراقي بعد إعدام صدّام: الفارق بين الرجل والسلحفاة

صبحي حديدي *

■ في مقالته الشهيرة «تأملات حول المقصلة: المقاومة، العصيان، والموت»، والتي تعود إلى عام 1966، اعتبر الفيلسوف والأديب الوجودي الفرنسي ألبير كامو أنّ «عقوبة الإعدام تقوّض حسّ التضامن الإنساني الوحيد غير القابل للنقاش، أيّ التضامن ضدّ الموت، ولا يمكن أن تُشرّعن تلك العقوبة إلا حقيقة مطلقة أو مبدأ أعلى واقعاًن ما فوق الإنسان». وأضاف، في نصّ ثمين لعلّ الإنسانية تحتاج إلى استعادته كلما فُرضت عقوبة إعدام: «تنفيذ حكم الإعدام ليس مجرّد موت. إنه يختلف عن القضاء على الحياة، كاختلاف معسكر الاعتقال عن السجن. إنه يضيف إلى الموت قاعدة، وإصراراً مسبقاً علنياً برسم الضحايا القادمين، وتنظيماً يشكّل في حدّ ذاته عذاباً معنوياً أشدّ رهبة من الموت. عقوبة الإعدام هي الأشدّ ارتكاباً عن سابق عمد وتصميم بين كلّ الجرائم، ولا يُقارن بها أيّ فعل إجرامي مهما كان محسوباً. ذلك لأنه كي تصحّ المقارنة، ينبغي على عقوبة الإعدام أن تُنزل بمجرم أعلم ضحيّته مسبقاً بموعد موتها الرهيب على يديه، وتركها منذ تلك اللحظة تحت رحمة شهور طويلة من عذاب الانتظار. مثل هذا الوحش لا نصادفه في الحياة اليومية».

وهكذا، فإنّ من واجب الديمقراطيّ العربيّ (سيما إذا كان يعيش تحت وطأة نظام استبدادي دكتاتوري مقيت) أن لا يبتهج لمرأى الدكتاتور العراقي صدّام حسين معلقّاً على مشنقة، لسبب جوهري أوّل يسبق سلسلة الأسباب الأخرى المشروعة بدورها: أنّ الإعدام نُفّذ في زمن احتلال عسكري، والمحاكمة كانت مهزلة، والتوقيت محمّل بمدلولات دينية وطائفية مستنكرة... على الديمقراطي العربيّ أن يرفض عقوبة الإعدام في حدّ ذاتها، للاعتبارات الفلسفية والحقوقية التي يسوقها كامو أعلاه، من جهة أولى؛ ولاعتبارات تخصّ موقع الإنسان في النظام الديمقراطي، بصرف النظر عن طبيعة التناسب المطلوبة بين ضخامة الجريمة وشدّة العقاب، من جهة ثانية؛ ولأنّ النظام الديمقراطي لا يستبدل بربرية الدكتاتور بأخرى ما تزال بربرية حتى بعد إخضاعها لعمليات «دمقرطة» على أيّ نحو، من جهة ثالثة.

وهكذا، أيضاً، لا يليق بالديمقراطي العربي أن يردّد الكليشيه الشائعة: لقد لقي الطاغية جزاء وفاقاً على أفعاله، وذاق ما كان يسوم الناس من عسف وتنكيل! الديمقراطية، في المسائل الحقوقية والقانونية بادىء ذي بدء، ينبغي أن تقدّم البديل ـ النقيض للدكتاتورية، لا البديل ـ المثيل الذي يتطابق في الشكل مع القديم، ولا يختلف في المحتوى إلا باختلاف هوية الضحية بين مناضل ومستبدّ، وما يقترن بهذا الاختلاف من تباين صارخ في الحكم الأخلاقي على مآثر المناضل وقبائح المستبدّ. هذا إذا وضع المرء جانباً حقيقة أنّ السلطات التي حاكمت الدكتاتور وأعدمته، على هذا النحو العلني الشائن أو على أيّ نحو آخر محتشم مستتر، ليست مؤهلة للنيابة عن شعب تساهم يومياً في ذبحه وتفتيت وحدته ونهب ثرواته وتقسيم أراضيه. ومن حيث الحرص على أرواح المواطنين، وفي وجهة أخرى لتنفيذ أحكام الإعدام الجماعية هذه المرّة، ليست الميليشيات المذهبية التي يسكت رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي عن ممارساتها أقلّ بطشاً بالعباد من مفارز النظام السابق وإعدامات الدجيل.

وثمة، هنا، تفصيل سياسي جوهري ينبغي أن لا يغيب البتة عن أيّ نقاش حقوقي يخصّ عقاب صدّام حسين تحديداً، هو التالي: إذا كان الدكتاتور هو المسؤول، مباشرة أو بحكم منصبه، عن آلاف الجرائم بحقّ أبناء الشعب العراقي بمختلف فئاته ومذاهبه ومشاربه، فإنّ الغالبية الساحقة من تلك الجرائم نُفّذت حين كان يحظى بدعم صريح قويّ من قوى الاحتلال ذاتها (الولايات المتحدة وبريطانيا خصوصاً) التي أتاحت اليوم إنزال عقوبة الإعدام به، والتي سكتت تماماً عن جرائمه في حينه، وكانت بذلك تشجّعه على الإيغال فيها أكثر. ومن المشروع تماماً أن يرى المرء في تسليم صدّام إلى حكومة المالكي لإعدامه على هذا النحو المتعجّل، وقبل استكمال المحاكمة الأهمّ التي تخصّ مذبحة حلبجا، تواطؤاً أمريكياً صريحاً على وأد الأسرار الرهيبة التي كان مرجحاً أنّ طاغية العراق سيكشفها تباعاً، خصوصاً بصدد التعاون الأمريكي والألماني في إنتاج الغازات السامة التي قُصف بها الأكراد.

وليس بغير دلالة مبررة أنّ معظم التغطيات الصحفية الغربية لإعدام صدّام اتفقت على إعادة نشر صورة فوتوغرافية واحدة محدّدة، هي صورة الرئيس العراقي السابق وهو يستقبل دونالد رمسفيلد، مبعوث الرئيس الأمريكي رونالد ريغان آنذاك ووزير الدفاع في حقبة احتلال العراق وحتى أسابيع قليلة خلت. وللتذكير، تلك واقعة جرت أواخر كانون الأوّل (ديسمبر) 1983 كما هو معروف، ومهّدت الطريق لاستئناف العلاقات الدبلوماسية العراقية الأمريكية التي قُطعت بعد حرب 1967، وكانت زيارة رمسفيلد الثانية إلى بغداد (بعد 12 يوماً فقط، وفي اليوم الأوّل من سنة 1984)! قد حملت ما يشبه الموافقة الأمريكية على استخدام صدّام كلّ الأسلحة المحرّمة دولياً ضدّ إيران، وبالتالي استخدامها ضدّ الأكراد سواء بسواء.

محتوى التواطؤ الامريكي جليّ تماماً، بل هو أشدّ جلاء من أي توصيف خارج مفرداته المنطقية الظاهرة: لقد وقع صدّام حسين في قبضة الاحتلال العسكري الأمريكي وليس السلطات المدنية العراقية، ولهذا فإنه كان أسير حرب وتوجّب أن يخضع لأعراف اتفاقية جنيف، التي تحرّم إصدار عقوبة الإعدام بحقّ الأسير. أمّا إذا سُلّم إلى السلطات العراقية، فإنه سوف ينقلب على نحو فوري وآلي إلى مجرم حرب، لا تنطبق عليه عقوبة الإعدام فحسب، بل قد يفكّر بعض العراقيين في تمزيق جسده إرباً إرباً كما ألمح حاكم العراق السابق، الأمريكي بول بريمر. وكانت المعادلة توحي بالميزان التالي: السلطة الأولى (الاحتلال) متمدّنة وحضارية وملتزمة بالعهود الدولية، والسلطة الثانية؟ العكس تماماً، كما ينبغي أن يدلّ المنطق البسيط، وكما أشارت تصريحات مختلف رجالات هذه «السلطة»، من إياد علاوي إلى إبراهيم الجعفري إلى نوري المالكي.

وبالفعل، لقد نفض الأمريكيون أيديهم سريعاً من هذه البربرية الجديدة (التي يطلقون عليها، في سياقات أخرى، صفة «دمقرطة» العراق!)، سواء بلسان السفير الامريكي زلماي خليل زاد، أو الناطق باسم الجيش الأمريكي، أو حتى الرئيس الامريكي الذي تجاهل الإجابة عن سؤال بخصوص الإعدام. رئيس الوزراء البريطاني توني بلير التزم الصمت المطبق (هو الذي كان قد وافق وزير خارجيته السابق، جاك سترو، على رفض عقوبة الإعدام)، والألمان جنحوا إلى بعض التأتأة التي لا تفيد أيّ معنى، وبدا رئيس الوزراء الإيطالي رومانو برودي الوحيد الديمقراطيّ حقاً في إدانته للإعدام من جهة، وإعلانه عزم إيطاليا إطلاق حملة دولية لإلغاء هذه العقوبة نهائياً، من جهة ثانية.

وعشية القبض على صدّام حسين، أواخر العام 2003، رفع موفق الربيعي، عضو مجلس الحكم العراقي آنذاك ومستشار الأمن القومي حالياً، إصبع الإتهام في وجه الجميع... تقريباً: هذه المحاكمة «ستكون محاكمة العصر، وستنكشف فيها أسرار، وسينكشف رؤساء دول وملوك ومثقفون وسياسيون ونوّاب موجودون الآن في الحكم أو خارج الحكم، في المعارضة أو في الحكم، في الدول العربية والاسلامية والشرقية والغربية».

والحال أنّ الربيعي عمد إلى هذه السفسطة البلاغية المسطحة لأنه (هو الذي يعرف أنه قد يكون في عداد المنكشفين جرّاء اعترافات صدّام حسين، في أسفل اللائحة على الأرجح) كان يدرك أنّ السجين هذا لن يُمنح فرصة فضّ الأختام عن خزائن أسراره.

وكما كانت الحال ساعة إخراجه من «الحفرة العنكبوتية» الشهيرة، يظلّ من الأجدى للمرء أن يقارب إعدام صدّام حسين من زاوية معاكسة لتلك التي تقول: «ما الذي سيحدث الآن بعد دفن الدكتاتور؟»، بتلك التي تسأل: «ولكن... ما الذي لن يحدث بعد إعدامه»؟ على سبيل المثال، نعرف أنّ المقاومة العراقية لن تتوقف، بل ثمة عشرات المراقبين ممّن يساجلون بأنها سوف تشتدّ وتتّسع وتأخذ محتوى جديداً، متحرّرة أكثر من شبهة قيادة صدّام لها، تماماً كما حدث بعد القبض على الرجل.

ولأنّ شبح صدّام حسين لم يكن السبب في مشاحنات القوى العراقية التي غطّت الإحتلال وتحالفت معه، عربية كانت أم كردية، سياسية المشارب أم مذهبية الولاءات أم قائمة على مبدأ الإرتزاق الرخيص وحده، فإنّ خروج صدّام حسين من حفرة العنكبوت إلى الأسر الأمريكي وصولاً إلى حبل المشنقة لا يعني أن تلك القوى ستتوقف عن ممارسة الصراعات الرخيصة والخيانات الصغيرة وحروب تحسين المواقع. ولسوف يشتدّ أوار الحرب الأهلية، والمذهبية والطائفية، وستغذّيها أحقاد قديمة وأخرى جديدة ناجمة عن الاحتلال العسكري وفشل العملية السياسية وانحطاط الوحدة الوطنية وسياسات النهب والفساد وبؤس الواقع المعيشي والأمني لملايين العراقيين، فضلاً عن تلك الأحقاد الخاصة التي استولدتها واقعة إعدام صدّام ذاتها بين السنّة والشيعة.

وليس في وسع المرء، هنا، إلا أن يقتبس استطلاع الرأي المثير الذي أجراه، قبل شهر واحد فقط، مركز «العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية»، وبيّن أنّ غالبية 90 % من العراقيين تعتقد أنّ وضع البلاد الراهن أسوأ مما كان عليه في عهد صدّام حسين، مقابل 5 % فقط رأوا العكس؛ و89 % على يقين أنّ الوضع السياسي انحطّ، و79 % يرون الحال ذاتها على صعيد الإقتصاد، وأمّا في ما يخصّ التدهور الأمني فإنّ النسبة تبلغ 95 % ما يلفت الإنتباه، أكثر، أنّ نسبة 50 % ممن شملهم استطلاع الرأي صنّفوا أنفسهم في خانة «المسلمين»: 34 % شيعة، و14 % سنّة!

كذلك نعرف أن إعدام صدّام حسين لن يوقف العمليات الإرهابية، أياً كانت طبيعتها وأدواتها، ضدّ الأهداف الأمريكية والبريطانية، في العالم بأسره ربما، ولهذا لم ينقلب الحدث إلى مناسبة أمريكية رسمية للاحتفال بتسجيل نصر من أي نوع في ما يسمّيه البيت الأبيض بـ«الحرب على الإرهاب»، أهل الإدارة أولّ وأفضل مَنْ يعرف أنّ صدّام حسين لم يكن تفريعاً من أسامة بن لادن، وأنّ هذا الأخير ما يزال حيّاً يُرزق، طليقاً، قادراً كما يبدو على الحركة والتخطيط والفعل. وإلى جانب العراق، وساحات أخرى أكثر خفاء هنا وهناك في العالمين العربي والإسلامي، لعلّ البيت الأبيض ينتظر موعده القادم الوشيك مع بن لادن، في... صومالستان!

ونعرف، أخيراً، أنّ إعدام صدّام حسين لن يشدّ من عزيمة جيش الإحتلال الأمريكي، ولن يبدّل كثيراً من سياسات البيت الأبيض لصالح شعب العراق، بل إنّ العكس هو المنتظَر، شبه الأكيد: الرئيس الأمريكي سوف يطالب الكونغرس بالموافقة على إقرار 97,7 مليار دولار للإنفاق على الحرب في العراق وأفغانستان، والكونغرس الأمريكي (الديمقراطي الآن، للإيضاح!) لن يساجل كثيراً ضدّ الطلب لأنّ انتخابات 2008 تفرض على الديمقراطيين مراعاة شركات صناعة السلاح العملاقة، المستفيدة الأولى من هذه المبالغ ومن كلّ حرب خاضتها أو تخوضها الولايات المتحدة. وثمة فارق كبير بين أن تعارض سياسة جورج بوش في العراق أثناء الحملات الإنتخابية، وأن تحوّل هذه المعارضة إلى عصيّ تعيق عجلة الآلات في مصانع السلاح، ودورة المال والأعمال استطراداً!

وكان رمسفيلد هو القائل: «الإنسان كالسلحفاة، لا ينخرط إلا إذا مدّ رأسه». أو لعلّه ينخرط في المأزق ـ المستنقع أكثر إذا أطاح برأس خصمه على نحو يحوّل الأخير من مستبدّ إلى... شهيد!

* كاتب وباحث سوري يقيم في باريس

إعدام صدام.. مهرجان امريكي وصهيوني وفارسي مشترك

هارون محمد*

■ مهما قيل ونشر وأذيع عن إعدام الرئيس الراحل صدام حسين في يوم محرم ومقدس عند العراقيين والعرب والمسلمين، فإن الحقيقة تبرز ساطعة لا لبس فيها ولا غموض، وتتمثل في ان إعدام صدام هدية بوش الصغير الى الصهاينة والايرانيين، الذين لم يستبشروا بالجريمة الشنيعة حسب، بل ان التناغم في بيانات الجانبين وتصريحات المسؤولين في الدولتين، وصلت الى حد التطابق في المفردات، وأقرأوا نص بيان الناطق باسم حكومة العدو الصهيوني وتصريح هاشمي رفسنجاني رئيس مصلحة تشخيص النظام الايراني كما يسمى.

ولا تصدقوا ثرثرة زلماي خليل زاد بانه طالب بتأجيل تنفيذ الحكم لمدة إسبوعين، وان جواد او نوري المالكي اصر واختار التوقيت بنفسه، فهذه نكتة سمجة لا تضحك واكذوبة لن تنطلي على احد، لأن المالكي هو مجرد مستخدم لدى قوات الاحتلال بدرجة (رئيس حكومة)، لا يحل ولا يربط، وهو نفسه اعترف علناً بانه رئيس وزراء وقائد عام للقوات المسلحة ولكنه لا يستطيع تحريك وحدة عسكرية عراقية من هذا الشارع الى ذاك، ثم ان صدام حسين كان معتقلاً لدى القوات الامريكية التي لو ارادت عدم تسليمه الى زمرة المالكي وربيعي وطباطبائي لما تمكن واحد من هؤلاء ان يمسه بشعرة، فإعدام صدام قرار امريكي اتخذ في مزرعة بوش بتكساس خلال خلوته مع مساعديه في الثامن والعشرين من الشهر الماضي، ونفذه عملاء مزدوجون للسي اي ايه والموساد واطلاعات، يوصفون بانهم عراقيون ولكن سجلهم اسود في معاداة العراق منذ سنوات طويلة، ولاحظوا ان اربعة من المسؤولين الخمسة الذين حضروا المهرجان الخياني لاعدام صدام من الايرانيين، اثنان من المسفرين رسمياً واثنان هربا من العراق قبل تسفيرهما، والخامس هو منقذ الفرعون، والمعلومات عنه تقول ان عشيرته آل فتلة قد تبرأت منه منذ ظهوره على شاشات التلفزة مساعداً للعميل جعفرالموسوي في محاكمات الدجيل، بل ان شقيقه الكبير المحامي عاد الفرعون وهو شخصية وطنية وقومية مرموقة أقسم بان لا يبقى في بلد يعيش فيه هذا الأخ الضال والعار، فجمع إسرته واولاده وهاجر الى خارج العراق، ولا يعرف أحد أين يقيم ويعيش.. فتصوروا؟! لقد حقق بوش باعدام صدام حلم الصهاينة الذين لم ينسوا للرئيس العربي الوحيد الذي ضربهم في عقر ديارهم التي اغتصبوها من اصحابها الشرعيين بتسعة وثلاثين صاروخاً عراقياً من صنع وانتاج المبدعين العراقيين ومجاهدي التصنيع العسكري، ولا تستغربوا تلك المعلومة التي خرجت من قاعة الاعدام وتقول ان حبل المشنقة الذي التف حول عنق صدام كان بطول 39 قدماً، ولا ننسى هنا ان احد المشرفين على عملية الاعدام معروف بعمالته لـ(السي اي ايه والموساد) وهو لا ينكر ذلك، وزياراته الى تل ابيب مؤشرة في جواز سفره الاجنبي طبعاً، وليس العراقي الذي منح له في تموز (يوليو) 2003 مع شلة مجلس الحكم الانتقالي المنقرض الذي لا يستخدمه على الاطلاق حتى في سفراته الى الدول العربية، ولأنه غبي او كنوع من الاستفزاز، فانه زار عاصمة عربية قبل اربعة شهور بجواز سفره الاجنبي، وعليه تأشيرة اسرائيلية في الدخول الى مطار اللد، وقامت دائرة الاقامة في مطار تلك العاصمة، بتصوير جواز سفره وعليه التأشيرة الاسرائيلية للذكرى، وعسى ان تنفع الذكرى في يوم من الايام.

وحقق بوش أمنية الفرس الصفويين الذين هزمهم جيش العراق بقيادة صدام واجبر كبيرهم على تجرع السم في حادثة مشهور حصلت في منتصف العام 1988، فالملالي الذين دحرهم العراقيون على مدى ثمانية أعوام متصلة، قدم لهم الرئيس الامريكي هدية لم يتمكنوا من الحصول عليها، رغم انهم زجوا بجيوشهم وقوات حرسهم وحشد جواسيسهم وكثرة إعتداءاتهم التي تكسرت على تخوم العراق الشرقية بهمة النشامى وصمود الرجال الابطال وبسالة الجيش الذي يحتفل العراقيون والعرب اليوم بذكرى ميلاده الميمون وعيده السادس والثمانين.

وصحيح ان بوش والاسرائيليين والفرس والصفويين الجدد في العراق سعدوا باعدام صدام واعتبروه عيداً لهم كما جاء على ألسنتهم.. ولكن وقفة صدام الشامخة، وإبتسامته المشرقة، ومشيته الواثقة.. ومئة كيلو غرام تكبل قدميه وهو مقيد اليدين، وصوته الرصين مستعيناً بالله ومردداً الشهادتين أفسدت سعادة الحاقدين، وبددت فرحة العملاء ونشوة المتآمرين. هل سمعتم عبارته العميقة في معناها ومضمونها التي قالها مستهزئا بحفنة السفلة الجبناء الذين أرادوا التطاول عليه (هيه.. هاي المرجلة) هذه العبارة تختصر خسة عملاء واشنطن وطهران وتل ابيب، فقد كان بمقدوره ان يشتمهم ويرد عليهم بطريقتهم، ولكنه رحمه الله كان في حياته اسمى وارفع منهم ومن اسيادهم.. وظل وبينه وبين الموت لحظة أكبر منهم.. يا لروعته وفخر شهادته، فإنه بوقفته الشماء، وهو يواجه القتلة والمجرمين قد مسح كل الذنوب والآثام التي علقت به أو رميت عليه، وواضح ان الله جل وعلا أحبه وزرع في نفسه القوة والسكينة، وأكسبه وقاراً وفخراً في تلك الدقائق السريعة وهو واثق الخطوة يمشي ملكاً نحو الموت الذي يهز الجبال.. وصدام لم يهتز، ولأول مرة في التأريخ يكون المشنوق مكشوف الوجه، بينما الجلادون أخفوا وجوههم فزعاً وجزعاً، وهذه حالة غير مسبوقة وعلامة مسجلة باسم صدام حسين. أما حديث ربيعي الى (سي ان ان) بان رقصة (جوبي) جرت عقب اعدام صدام، دبك خلالها الراقصون حول جثمانه الطاهر، فانه بهذا التصرف أكد طبيعة هذه الزمر والجماعات غير الاسلامية، فالمسلم الحقيقي شيعيا او سنيا لا يرقص على جثة ميت، ويبدو ان صاحب دكانة (اعلان الشيعة) استوحى تقاليد أجداده المجوس عبدة النار، وأحب ان يعيدها ويطبقها في بغداد العروبة والاسلام، فيا بؤس هؤلاء الصفقاء.

صدام حسين شهيد بكل معايير الشهادة ما دام بوش الاستعماري والصهيوني من قرر اعدامه، وما دام الصفويون الفرس من نفذ القرار، نقول ذلك ليس تقربا اليه وهو في دار الخلود، ونحن الذين لم نتفق معه ولم نرضخ له وهو في أقوى حالاته، وكان بمقدورنا ان نقلد ارباب (التقية) ونمسح الاكتاف طمعا في منصب أوتجارة أومصلحة، ولكننا عارضناه بشرف كما عارضنا من قبله الرئيس الاسبق عبد الرحمن عارف وهو قومي وواحد منا، اختلفنا معه في الرؤية والخطاب والمنهج، لذلك ما دمنا قد عارضناه في حياته وسلطته، لا بد ان نشيعه بما يليق به في مماته، خصوصا وان قتلته هم أعداؤنا وسيبقون أعداء لنا، حتى تحين المواجهة معهم، وهي قادمة بلا شك، عاجلا ام آجلا.

* كاتب وسياسي عراقي يقيم في لندن

عن سقوط وسقطات الضحايا في العراق

د. عبدالوهاب الأفندي

(1) في منتصف الثمانينات سمعت لأول مرة من مفكر وكاتب عربي معروف عن التسجيل الذي اشتهر فيما بعد لاجتماع حزب البعث الذي سمى فيه الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين من وصفهم بالخونة من رفاقه في حزب البعث ممن تم أخذهم إلى مصير معروف مجهول أمام أعين بقية رفاقهم الذين كانوا يموتون رعباً. ولم يكن الراوي متهماً عندي، خاصة وأنه أخبرني أنه شاهد الشريط بأم عينه في مكتب أحد المسؤولين الخليجيين، ولكنني كنت في حيرة أمام ذلك الجانب من الرواية الذي أكد أن الرئيس العراقي قام بنفسه بإرسال التسجيل إلى الحكومات الصديقة كبرهان على وجود المؤامرة المزعومة، وحجة تدعم موقفه وتبرر تصرفاته.

(2) نفس المنطق كان على ما يبدو وراء قيام الحكومة العراقية الحالية بتسجيل وبث مشاهد إعدام صدام. فالذين اتخذوا قرار الإعدام وحددوا طريقته وتوقيته كانوا مثل رئيسهم السابق، في غاية الإقتناع بسلامة موقفهم الأخلاقي والقانوني، ولم يساورهم أدنى شك في هذه الناحية. ومثل صدام من قبل، أبدوا غاية الاستغراب للاستهجان العالمي شبه الإجماعي لما قاموا به، وتعجبوا كيف أن بقية الخلق لم «يفهموا» منطقهم الواضح الأبلج.

(3) تابعت بكثير من الاهتمام ما تفضل به المسؤولون العراقيون وأنصارهم من ردود على الانطباع السلبي الذي ولده ما اشتمل عليه الحدث من وحشية وتعجل وارتباك واستخفاف بالحرمات والمقدسات، فكان العذر في معظم الأحيان أقبح من الذنب. أحد العراقيين المصنفين في خانة القلة المستنيرة برر ما يشهده العراق اليوم من همجية ليس الإعدام المتعجل في صباح العيد أبرز تجلياتها بالاحتجاج بأن بقية العرب لم يتفهموا معاناة ضحايا صدام، بينما كان آخر لا يتهم بالاستنارة أكثر صراحة حين رحب ببروز فرق القتل والتطرف الطائفي الذي ولدها بأنه رد الفعل المناسب للتطرف المضاد.

(4) من يبررون لما نراه في العراق اليوم من همجية تخجلنا جميعاً يريدون أن يقولوا: تفهموا تحولنا لوحوش لأننا عانينا في السابق. ولكن ماضي وعذر المجرم الذي تحول إلى وحش ليس من اختصاص القانون، بل هو من اختصاص المحللين النفسيين. وحين يتحول البعض بأفعالهم وأقوالهم إلى آلة علاقات عامة تبيض وجه النظام السابق، فإن الاحتجاج بجرائم ذلك النظام يفقد أي مغزى.

(5) من المؤسف أن سقطات ضحايا صدام السابقين قد أدت إلى ردة فعل مضادة تطرفت في تمجيد العهد الصدامي الذي للأسف أخذ يبدو مشرقاً بالقياس إلى بؤس الحاضر. ولكن تمجيد صدام وعهده الذي كان أكبر كارثة حلت على العراق والعرب منذ عهد هولاكو هو في حد ذاته انعكاس للحالة المرضية التي يعيشها العرب اليوم. إن أمة يتجادل مفكروها حول المفاضلة بين المجرم الذي يدعي الوطنية وذلك الذي لا يتهم بها هي أمة في حاجة إلى مراجعة جادة للنفس والحال.

(6) الأمة العربية (والأمة الإسلامية الأوسع) تواجه اليوم خطراً لم يسبق له مثيل في تاريخها وتهديد بانقسام طائفي هو الأخطر من نوعه منذ موقعة كربلاء. الإنقسام العربي ليس جديداً، ولكن يجب أن نتذكر أن «الحرب الباردة» العربية التي قامت في الستينات بين الراديكاليين والتقليديين كانت خلافاً حول الوسائل لتحقيق أهداف متفق عليها، مثل مواجهة إسرائيل والاستقلال الوطني والتضامن العربي. ولكن الأمر تغير منذ اتفاقيات كامب دايفيد عام 1978، ثم غزو الكويت عام 1990، حيث أصبحنا نرى لأول مرة من يفضل العدو الصهيوني على أخيه العربي، ومن يرى المحتل الغاصب أقرب إليه رحماً من أخيه في العقيدة والوطن.

(7) كل العرب والمسلمين هم اليوم أمام مسؤولية تاريخية لتجنب الكارثة التي قد تؤدي إلى قرون أخرى من الاحتراب، ولكن هناك مسؤولية تاريخية أمام القيادات الشيعية في العراق التي بيدها أكثر من غيرها خيار التراجع عن الاستقطاب الطائفي. الوجود الشيعي هو اليوم أمام لحظة تاريخية بعد أن أصبح للشيعة لأول مرة منذ قرون وجود سياسي فاعل في ساحات عدة. ومواقف القيادات الشيعية في العراق قد تكون حاسمة لتحديد مستقبل التعايش، بخلاف المواقف التي دعمت ذلك التعايش في إيران ولبنان والبحرين وأماكن أخرى.

(8) الخطر الأكبر على الجميع يأتي من الانغلاق الطائفي، وأسلوب العمل الطائفي الذي تتفوق فيه القيادات المتخلفة والأكثر انغلاقاً على القيادات المنفتحة بسبب التنافس على دعم الطائفة. والدكتاتورية والحروب المدمرة لا تأتي من مثل هذه العقليات المنغلقة على ذاتها التي تعجز كما رأينا عن تفهم وقع تصرفاتها وأبعاد مواقفها. فحين يرتكب البعض الكبائر ثم يستغرب عدم «تفهم» الآخرين لموقفه فنحن أمام حالة فريدة من العمى والصمم الأخلاقيين.

(9) من أكثر الآيات القرآنية التي تثير الرعب عندي هي تلك الآية في وصف حالة المنافقين في سورة المجادلة التي يقول نصها: «يوم يبعثهم الله جميعاً فيحلفون له كما يحلفون لكم ويحسبون أنهم على شيء، ألا إنهم هم الكاذبون». فإن أسوأ حالة هي تلك التي يصل فيها إقتناع الشخص بباطله درجة أنه لا يتزحزح عن ذلك الاقتناع حتى وهو يقف بين يدي الله وسبحانه تعالى يوم القيامة! ولا شك أن الشخص لا يصل مثل هذا الحد من خداع النفس إلا إذا أصم أذنيه تماماً عن النقد والرؤية المخالفة التي تصحح رؤيته. وما نبرئ أنفسنا الأمارة بالسوء، ولكن حين يتخذ البعض موقفاً يثير استهجان العالمين، وحين يجد نفسه في معسكر أولمرت وزمرته، وحين نرى من يتسمون باسم الثورة الإسلامية يهرعون إلى بلاط بوش متوسلين مزيداً من العنف ضد إخوانهم في الوطن، فإن هذه قد تكون مناسبة لمراجعة الذات قبل موقف الحلف الكاذب أمام علام السرائر.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741ـ0208 (6 خطوط)ـ
فاكس: 8902 741ـ0208 أو 7637 748ـ0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 723152(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 723152
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364